

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

تموز 2018

في شهر تموز 2018، تحسّنت نتائج عدد كبير من مؤشرات القطاع الحقيقي قياساً على الشهر الذي سبق، وبخاصة حركة مقاصة الشيكات ومساحات البناء المرخّص بها والواردات والصادرات السلعية وحركة الوافدين إلى لبنان عبر المطار. وسجّل إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية نمواً جيداً نسبته 0,7%. وازدادت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملة الأجنبية إلى 34,2 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور. على صعيد آخر، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً قدره 549 مليون دولار في تموز 2018، كما سجّل بعض الارتفاع في معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت، ولا سيّما على الليرة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في تموز 2018، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة ما يعادل 5831 مليون دولار مقابل 5151 مليون دولار في الشهر الذي سبق و6155 مليون دولار في تموز 2017. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 2,9% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017. من جهة أخرى، تراجع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 67,7% في فترة كانون الثاني- تموز 2018 مقابل 69,1% في الفترة ذاتها من العام 2017، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2015-2018

نسبة التغير، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
					الشيكات بالليرة
2,0+	2677	2624	2431	2353	- العدد (آلاف)
1,5+	18857	18585	16899	16000	- القيمة (مليار ليرة)
0,5-	7044	7083	6951	6800	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
6,4-	4230	4521	4668	4824	- العدد (آلاف)
4,9-	26166	27507	27837	29596	- القيمة (مليون دولار)
1,7+	6186	6084	5963	6135	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
2,9-	58302	60052	58863	60616	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
0,4+	8441	8405	8292	8446	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولرة الشيكات، %
	61,2	63,3	65,8	67,2	- العدد
	67,7	69,1	71,3	73,6	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في تموز 2018، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 2318 مليون دولار مقابل 1616 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1670 مليون دولار في تموز 2017. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 4,3% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، في حين تراجعت الكمّيات المستوردة بنسبة كبيرة بلغت 18,1%.

وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 21,8% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (11,2%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (10,5%)، ثمّ معدّات النقل (8,4%)، فمنتجات صناعة الأغذية (6,7%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 10,2% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (8,0%)، ثمّ كلّ من إيطاليا والولايات المتّحدة الأمريكية (7,9%)، فألمانيا (5,8%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2015-2018

نسبة التغيّر، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
4,3+	11898	11410	11020	10626	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تموز 2018، بلغت قيمة الصادرات السلعية 218 مليون دولار، مقابل 215 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و217 مليون دولار في تموز 2017. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 6,4% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 24,4% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (14,2%)، فمنتجات صناعة الأغذية (13,6%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (11,4%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (10,0%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018، نذكر: الإمارات العربية المتّحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 13,5% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها جنوب أفريقيا (8,8%)، فالمملكة العربية السعودية (6,8%)، ثمّ كلّ من سويسرا وسورية (5,9%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2015-2018

نسبة التغيّر، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
6,4+	1757	1652	1634	1771	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تموز 2018، ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 2100 مليون دولار مقابل عجز قدره 1401 مليون دولار في حزيران 2018 و1453 مليون دولار في تموز 2017. وارتفع قليلاً عجز الميزان التجاري إلى 10141 مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 مقابل عجز بقيمة 9758 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

- في تموز 2018، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 549 مليون دولار، مقابل انخفاضها بقيمة 639 مليون دولار في الشهر الذي سبق وارتفاعها بقيمة 100 مليون دولار في تموز 2017. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 757 مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 مقابل تراجعها بقيمة 1015 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

قطاع البناء

- في تموز 2018، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 664 ألف متر مربع (2م) مقابل 612 ألف م² في الشهر الذي سبق و1022 ألف م² في تموز 2017. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 20,1% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2015-2018

نسبة التغيّر، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
20,1-	5694	7130	7103	6924	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تموز 2018، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري 63,4 مليار ليرة مقابل 57,1 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و77,8 ملياراً في تموز 2017. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 20,0% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 384 ألف طن في حزيران 2018 مقابل 410 آلاف طن في أيار 2018 و383 ألف طن في حزيران 2017. وتراجعت هذه الكمّيات بنسبة 3,4% في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

قطاع النقل الجوي

في تموز 2018، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 7801 رحلة، وعدد الركاب القادمين 564453 شخصاً والمغادرين 457465 شخصاً والعابرين 549 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4360 طناً مقابل 3214 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر السبعة الأولى من العام 2018، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 9,4% وحركة المغادرين بنسبة 7,2% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 5,3%، وعدد الرحلات بنسبة 3,5%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها
في الأشهر السبعة الأولى من العامين 2017 و2018

التغير، %	2018	2017	
3,5+	41116	39737	حركة الطائرات (عدد)
	34,9	35,7	منها: حصة الميديل ايست، %
9,4+	2530422	2313693	حركة القادمين (عدد)
	35,4	36,6	منها: حصة الميديل ايست، %
7,2+	2309609	2153815	حركة المغادرين (عدد)
	36,2	36,7	منها: حصة الميديل ايست، %
2,5+	2634	2570	حركة العابرين (عدد)
5,3+	56180	53375	حركة شحن البضائع (طن)
	28,1	28,4	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تموز 2018، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 171 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 622142 طناً والمشحونة 84991 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 24065 مستوعباً. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، ارتفع عدد البواخر بنسبة 0,4%، في حين تراجع كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة 6,3%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 5,3%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 0,6%.

بورصة بيروت

في تموز 2018، تراجعت الحركة في بورصة بيروت إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 2161984 سهماً قيمتها 22,9 مليون دولار أميركي مقابل تداول 5778738 سهماً قيمتها 39,1 مليون دولار في الشهر الذي سبق (5916251 سهماً بقيمة 59,2 مليون دولار في تموز 2017). وانخفضت قيمة الرسملة السوقية إلى 10346 مليون دولار من 10433 مليوناً (11387 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي تموز 2018، استحوذ القطاع المصرفي على 79,6% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلتها شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 18,2% ثم القطاع الصناعي بنسبة 2,2%. وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر السبعة الأولى من العامين 2017 و2018 يتبين اللاتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 44 مليون سهم إلى 60,7 مليوناً.

- ارتفاع قيمة التداول من 395,9 مليون دولار إلى 448,6 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في نيسان 2018، بلغ العجز العام الإجمالي 139 مليار ليرة مقابل عجز أعلى قدره 1442 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 194 مليار ليرة في نيسان 2017). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الأربعة الأولى من العامين 2017 و2018 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 5555 مليار ليرة إلى 5746 ملياراً، أي بمقدار 191 مليار ليرة وبنسبة 3,4%. فقد ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة 260 مليار ليرة ومقبوضات الخزينة بقيمة 226 مليار ليرة مقابل انخفاض الإيرادات غير الضريبية (-295 مليار ليرة) التي تتضمن إيرادات الاتصالات بشكل أساسي.

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أسرع من 6828 مليار ليرة إلى 8631 ملياراً، أي بقيمة 1803 مليارات ليرة وبنسبة 26,4%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 118 مليار ليرة (من 2216 مليار ليرة إلى 2334 ملياراً) عند مقارنتها في الأشهر الأربعة الأولى من العامين 2017 و2018 وزيادة النفقات الأولية أي خارج خدمة الدين العام بقيمة 1685 مليار ليرة (من 4612 مليار ليرة من كانون الثاني حتى نيسان 2017 إلى 6297 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2018). ونتجت زيادة هذه النفقات من عوامل عدة منها ارتفاع التحويلات إلى البلديات (+470 مليارات ليرة)، والنفقات على حساب موازنات سابقة (+364 مليار ليرة) والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان (+241 مليار ليرة) في الفترة قيد الدرس.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 1273 مليار ليرة في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2017 إلى 2885 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي وارتفعت نسبته من 18,7% من مجموع المدفوعات إلى 33,4% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 551 مليار ليرة في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2018 مقابل فائض بقيمة 942 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2017.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين تراجع بشكل ملحوظ قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الأربعة الأولى من العامين 2017 و2018.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

كانون الثاني-نيسان 2018	كانون الثاني-نيسان 2017	
27,0	32,5	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
40,6	39,9	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تموز 2018، بلغت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 70605 مليارات ليرة مقابل 70881 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و72812 مليار ليرة في نهاية العام 2017. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد انخفضت بقيمة 2207 مليارات ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018. وكانت وزارة المالية أصدرت في تموز 2018 سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 50 مليار ليرة ومن فئة 10 سنوات بقيمة 75 مليار ليرة إضافة إلى السندات من الفئات الأقصر أجلاً.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2017	100,00	0,30	4,22	21,66	2,52	18,53	22,87	15,47	10,13	2,85	1,27	0,18
حزيران 2018	100,00	0,30	4,34	24,24	2,58	14,38	21,46	15,32	11,74	3,64	1,46	0,53
تموز 2018	100,00	0,31	4,36	24,44	2,59	14,51	21,65	15,09	11,60	3,55	1,44	0,46

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم تسجل حصص الفئات المختلفة تغييراً يُذكر بين نهاية حزيران ونهاية تموز 2018. واستحوذت فئة العشر سنوات على 24,4% من مجموع المحفظة في نهاية تموز 2018، تلتها فئة 5 سنوات مع 21,6% ثم فئة 3 سنوات مع 15,1%.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 71845 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 مقابل 70279 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+1566 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

حزيران 2018	أيار 2018	ك 2017	
26086	26242	27522	المصارف
%36,3	%37,3	%37,3	الحصة من المجموع
34620	32701	35580	مصرف لبنان
%48,2	%46,5	%48,2	الحصة من المجموع
502	505	517	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,7	الحصة من المجموع
9417	9601	8941	المؤسسات العامة
%13,1	%13,7	%12,1	الحصة من المجموع
1220	1230	1283	الجمهور
%1,7	%1,8	%1,7	الحصة من المجموع
71845	70279	73843	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

عادت حصة مصرف لبنان من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة إلى الارتفاع (48,2%) بعد اكتتابه بسندات من فئة 36 شهراً بقيمة 2000 مليار ليرة وبفائدة 1% في شهر حزيران 2018 مقابل انخفاض حصة كل من المصارف إلى 36,3% والمؤسسات العامة إلى 13,1% والجمهور إلى 1,7%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية حزيران 2018، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 32894 مليون دولار مقابل ما يوازي

33481 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (28086 مليون دولار في نهاية العام 2017). تجدر الإشارة إلى أنه في حزيران 2018، استحققت سندات يوروبندز بقيمة 700 مليون دولار بفائدة 5,15% لمدة 6 سنوات.

وفي نهاية حزيران 2018، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 16085 مليون دولار (أي ما نسبته 48,9% من مجموع المحفظة) مقابل 16612 مليون دولار (أي ما نسبته 49,6% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و14178 مليون دولار (أي ما نسبته 50,5% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2017. ويعود هذا الانخفاض إلى استحقاق سندات كانت تحملها المصارف في محفظتها.

الدين العام

في نهاية حزيران 2018، بلغ الدين العام الإجمالي 125039 مليار ليرة (أي ما يعادل 82,9 مليار دولار) مقابل 124373 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و119893 مليار ليرة في نهاية العام 2017. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 5146 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2018 مقابل زيادة أدنى قدرها 2368 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2017.

وتنجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في النصف الأول من العام 2018 من ارتفاع الدين المحرر بالعملات الأجنبية بما يوازي 7101 مليار ليرة (4710 ملايين دولار) مقابل تراجع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1955 مليار ليرة. ويُعزى هذا التطور إلى عملية استبدال سندات خزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان إلى سندات بالدولار بالتوافق بين وزارة المالية والمصرف المركزي في شهر أيار 2018.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 108903 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2018، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4,5% قياساً على نهاية العام 2017. وفي نهاية حزيران 2018، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية 72122 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 57,7% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 52917 مليار ليرة للدين المحرر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 42,3% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخص تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية في نهاية حزيران 2018، ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 48,0% مقابل انخفاض حصة المصارف إلى 36,6% والقطاع غير المصرفي إلى 15,4%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

حزيران 2018	أيار 2018	ك 2017	
36,6	37,6	37,5	المصارف في لبنان
48,0	46,3	48,0	مصرف لبنان
15,4	16,1	14,5	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2018	أيار 2018	ك 2017	
2,3	2,2	2,9	الحكومات
3,8	3,7	4,4	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,7	93,8	92,4	سندات يوروبوندر
0,2	0,2	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية تموز 2018، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 356244 مليار ليرة (ما يوازي 236,3 مليار دولار)، مقابل 353665 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 و331433 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (314282 مليار ليرة في نهاية تموز 2017). وارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة جيدة بلغت 7,5% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 2,0% في الفترة ذاتها من العام 2017.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية تموز 2018، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 267160 مليار ليرة (ما يوازي 177,2 مليار دولار)، وشكّلت 75,0% من إجمالي المطلوبات مقابل 267361 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 و260745 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (259806 مليار ليرة في نهاية تموز 2017). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 2,5% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 3,5% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 68,51% في نهاية تموز 2018، مقابل 68,42% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,72% في نهاية العام 2017 (66,89% في نهاية تموز 2017).

- في نهاية تموز 2018، بلغت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 205614 مليار ليرة (ما يوازي 136,4 مليار دولار) وشكّلت 57,7% من إجمالي المطلوبات، مقابل 205882 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 و201263 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (201451 مليار ليرة في نهاية تموز 2017). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 2,2% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 4,0% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 2,6% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 1,9%. وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 63,52% في نهاية تموز 2018 مقابل 63,32% في نهاية حزيران 2018 و63,68% في نهاية العام 2017 (61,56% في نهاية تموز 2017).

وفي نهاية تموز 2018، بلغت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصارف التجارية ما يوازي 36619 مليون دولار مقابل 36747 مليون دولار في نهاية حزيران 2018 و35156 مليون دولار في نهاية العام 2017 (34755 مليون دولار في نهاية تموز 2017). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 4,2% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة أقل بلغت 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2017.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تموز 2018، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 8389 مليون دولار مقابل 8230 مليون دولار في نهاية حزيران 2018 و7481 مليون دولار في نهاية العام 2017 (6672 مليون دولار في نهاية تموز 2017).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تموز 2018، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 30317 مليار ليرة (20,1 مليار دولار) مقابل 30694 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 و28831 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (28305 مليارات ليرة في نهاية تموز 2017)، وشكّلت 8,5% من إجمالي الميزانية المجمّعة و34,0% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وازدادت الأموال الخاصة بنسبة 5,2% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,9% في الفترة ذاتها من العام 2017.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تموز 2018، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 180946 مليار ليرة مقابل 176526 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 و155893 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (139729 مليار ليرة في نهاية تموز 2017). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 16,1% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة أقل بلغت 3,8% في الفترة ذاتها من العام 2017.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تموز 2018، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 79461 مليار ليرة أو ما يعادل 52710 ملايين دولار، مقابل 53117 مليون دولار في نهاية حزيران 2018 و53615 مليون دولار في نهاية العام 2017 (52500 مليون دولار في نهاية تموز 2017). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 1,7% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تموز 2018، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 50178 مليار ليرة، مقابل 50053 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 و48163 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (52108 مليارات ليرة في نهاية تموز 2017). وارتفعت هذه التسليفات بنسبة 4,2% في الأشهر السبعة من العام 2018، مقابل تراجعها بنسبة 0,5% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 929 مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 لتبلغ 25861 مليار ليرة في نهاية تموز 2018، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 2944 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 24317 مليار ليرة متأثرة بشراء المصارف في أيار 2018 سندات يوروبندز من مصرف لبنان أصدرت في الشهر المذكور إثر عملية المقايضة التي تمت آنذاك.

الموجودات الخارجية

في نهاية تموز 2018، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 22561 مليون دولار مقابل 23321 مليون دولار في نهاية حزيران 2018 و23601 مليون دولار في نهاية العام 2017 (21969 مليون دولار في نهاية تموز 2017). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 4,4% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018، مقابل تراجعها بنسبة 4,9% في الفترة ذاتها من العام 2017.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تموز 2018، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية ما يوازي 212335 مليار ليرة، مقابل 213000 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 و208965 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (208754 مليار ليرة في نهاية تموز 2017). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 1,6% في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018. من جهة أخرى، بلغ معدل دلورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) 61,96% في نهاية تموز مقابل 61,80% في نهاية حزيران 2018، و62,12% في نهاية العام 2017 (60,19% في نهاية تموز 2017). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 3370 مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 2405 مليارات ليرة (ما يعادل 1595 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع كلٍّ من الموجودات من الذهب بمقدار 1091 مليار ليرة (723 مليون دولار) نتيجة تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 1315 مليار ليرة (ما يعادل 872 مليون دولار).

- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 316 مليار ليرة.

- تراجع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1066 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 2319 مليار ليرة، نتيجة تراجع التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 2590 مليار ليرة (حوالي 1718 مليون دولار)، مقابل ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 272 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 7343 مليار ليرة. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام 2018، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 7,8%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 2,0%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تموز 2018، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة على 6,42% مقابل 6,41% في نهاية الشهر الذي سبق (6,65% في نهاية العام 2017). نذكر بأن الانخفاض الذي سُجّل في حزيران الماضي مردّه إلى اكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة من فئة 36 شهراً بقيمة 2000 مليار ليرة بنسبة 1% (استثنائياً). وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1462 يوماً (4,02 سنوات) مقابل 1475 يوماً (4,05 سنوات) و1420 يوماً (3,90 سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة العادية المُصدّرة خلال شهر تموز 2018، لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنّين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية تموز 2018، استقرت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) على 6,73% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,49% في نهاية كانون الأول 2017)، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,87 سنوات مقابل 7,95 سنوات (7,07 سنوات) في نهاية الفترات المذكورة على التوالي. يُذكر أن سندات بقيمة 700 مليون دولار وبفائدة منخفضة نسبياً (5,15%) استحقّت في حزيران 2018.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تموز 2018، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 22 نقطة أساس إلى 6,94% مقابل 6,72% (5,56% في تموز 2017)، فيما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 16 نقطة أساس إلى 8,66% مقابل 8,82% (8,33% في الأشهر الثلاثة على التوالي).

وفي تموز 2018، استقرّ متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) على 5,00% شأنه في الشهر الذي سبق (3,94% في تموز 2017).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تموز 2018	حزيران 2018	تموز 2017	
6,94	6,72	5,56	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,66	8,82	8,33	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,00	5,00	3,94	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تموز 2018، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 4,14% مقابل 4,09% في الشهر الذي سبق (3,64% في تموز 2017)، كما ارتفع قليلاً المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,96% مقابل 7,93% في الشهر الذي سبق (7,25%) في التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي تموز 2018، بقي متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر شبه مستقرّ على 2,34% مقابل 2,33% في الشهر الذي سبق (1,31% في تموز 2017).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

تموز 2018	حزيران 2018	تموز 2017	
4,14	4,09	3,64	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,96	7,93	7,25	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
2,34	2,33	1,31	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تموز 2018، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 22 يوماً في الشهر السابع من العام 2018.

على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية 34211 مليون دولار مقابل 33142 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (35806 ملايين دولار في نهاية كانون الأول 2017). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1595 مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2018 مقابل انخفاضها بقيمة 986 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تموز 2018، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 1,2% قياساً على الشهر الذي سبق، في حين سجّل ارتفاعاً بنسبة 4,9% قياساً على كانون الأول 2017. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تموز 2018 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تموز 2017، يكون قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 2,4%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد انخفض بنسبة 0,2% في تموز 2018 قياساً على الشهر الذي سبق ليسجّل بذلك ارتفاعاً بنسبة 3,0% قياساً على كانون الأول 2017. وعند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تموز 2018 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في تموز 2017، يكون قد ارتفع بنسبة 5,6%.

